.

جامعـة الجيلالـي بونعامـة خميـس مليانـة

كليـة الحقوق والعلـوم السياسيـة

قسـم الحقـوق

ملخص محاضرات في

منـهجية البحث العلمي

موجهـة لطلبـة السنـة الأولى ماستر

تخصـص قانون الأعمال وقانون أسرة

السنـة الجامعيـة :2023/2022

مادة المنهجية العلمية 02

المعلومات النظرية لها أهمية كبيرة بالنسبة للدارسين للعلوم القانونية، لكنها غير كافية لتوضيح مختلف المسائل القانونية، لذا وجب تدعيمها بأعمال تطبيقية تتضمن أمثلة قضائية واقعية مقدمة من خلال أحكام وقرارات قضائية من المحاكم أو المجالس القضائية أو من خلال استشارات قانونية، بالإضافة إلى نصوص قانونية، كذلك التعرض إلى كيفية كتابة مذكرة إستخلاصية.

ومن أجل دراستها يتوجب الإلمام بالعديد من التقنيات والمهارات والقواعد المنهجية العلمية الدقيقة لحل المسائل القانونية بشكل صحيح ودقيق، لهذا سوف نتناول المواضيع التالية:

- منهجية التعليق على النصوص القانونية.
- تقديم الاستشارة القانونية.
- منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.
- كيفية كتابة مذكرة إستخلاصية.

منهجية التعليق على النصوص القانونية

يعتبر التعليق على نص من البحوث التطبيقية، سواءا كان نصا تشريعيا أو فقهيا، وعلى الباحث بلورة معرفته النظرية على الموضوع المطروح، وتبيان مدى قدرته على التحليل ومناقشة الأفكار الواردة في النص.

أولا- أهمية التعليق على النصوص القانونية:

النص القانوني هو عبارة عن مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها.

والنص بصفة عامة قد يكون فقرة أو أكثر، ويمكن أن يتكون من جملة أو أكثر، تتضمن فكرة أو أفكار مقصودة، أو عبارة عن مقولة معينة، وفي جميع الحالات يكون للنص موقع وظروف وقصد.

فالتعليق بصفة عامة هو عمل مركب لأنه يقوم على مجموعة متناسقة من الأفكار (سواء كانت مبادئ أو مفاهيم أو ما ينتج عنها من نتائج)، حيث تقوم على التوفيق بين عملية التحليل الأفكار وتفتيتها لتمييز وإدراك المسائل الأساسية والثانوية، وتبيان الأفكار الهامة والفرعية، وبين عملية التركيب التي تعالج بناء وتوحيد هذه الأجزاء وإقامة الروابط بينها والعلاقات والقوانين التي تحكمها في سياق المنظور المعلوماتي المحصلة حول تلك الأجزاء (المكونة لموضوع محل التعليق)، وهذا يؤدي إلى الحصول على معرفة جيدة[1].

والهدف من عرض موضوع المسألة القانونية على الطالب عن طريق النص القانوني هو إبعاد الطالب عن المناقشة التقليدية للمسائل القانونية، لأن هذه المناقشة تتم عن طريق التحليل النظري للمواضيع باستعمال أسلوب إنشائي حر لا يسمح للطالب إلا بإعادة سرد ما حفظه عن ظهر قلب من معلومات سردا أليا لا يكتسي أية أهمية [2].

من أجل ذلك جعل النص القانوني كوسيلة لتحقيق هدفين:

- **الهدف الأول:** هو تحديد إطار المناقشة، بحيث يتقيد الباحث بالأفكار التي جاءت بالنص والأفكار المجاورة لها دون التطرق إلى غيرها من الأفكار، ولو كانت هذه

(1)- علي مراح، منهجية التفكير القانوني (نظريا وعلميا)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص.176.

(2)-غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص. 73.

الأخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص، وهذا لتفادي الخروج عن موضوع النص ولتفادي إعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية [1].

- **الهدف الثاني:** فهو السماح للطالب بإبداء رأيه تجاه أفكار النص سواء بالتأكيد أو المخالفة مع تبرير موقفه الشخصي، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، وهذا هو التعليق الحقيقي على النصوص الذي يبتعد بالطالب عن مجرد شرح ما جاء في النص دون أي تغيير فيصبح عمل الطالب بدون فائدة[2].

ثانيا- خطوات التعليق على النصوص القانونية:

إن المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دورا في تنظيم عمل الطالب وتنسيقه، وهذه المنهجية تتطلب مرحلتين هما:

1- المرحلة التحضيرية: في هذه المرحلة يقوم الطالب يالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي، ويفيد القيام بهذين التحليلين في فهم النص فهما جيدا والتحضير لمناقشته [3]، وتمر هذه المرحلة بخطوات ضرورية وهامة سوف يتم تفصيلها على النحو الأتي:

أ- **التحليل الشكلي:** يستهدف التحليل الشكلي التعرف بالنص ووصف مظاهره الخارجية ودراسته من الناحية الشكلية، أي دراسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية له يستخرج الطالب العناصر التالية:

---

(1)- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017، ص.64.

(2)- حريز أسماء، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02 (أحمد بن بلة)، 2021/2020، ص.80.

(3)-غناي زكية، المرجع السابق، ص. 75.

أ1- التعرف بالنص وتحديد موقعه: الهدف من هذه الخطوة يتمثل في جمع وحشد المعلومات والوسائل التي تساعد على التعرف على النص وفهمه وتحديد موقعه ضمن المنظومة الفكرية، التي تم اقتباسه منها وتحديد اتجاهه الفكري، وطبيعة القواعد والمناهج التي يخضع لها عند بحثه ودراسته والتعليق عليه، ولا بأس أن نذكر معلومات خاصة بخلفية النص مثل توقيت صدوره والدوافع التي كانت وراء اعتماده والمقاصد التي يرمي إلى تحقيقها وأخيرا الشكل الخارجي للنص [1].

أ2- البحث في بنية النص: يتم البحث في بنية النص من الناحية الطبوغرافية والناحية اللغوية، مع ما تتطلبه هذه الأخيرة من ضرورة تحديد وشرح أهم المصطلحات القانونية المستخدمة.

***- البناء المطبعي (البنية الطوبغرافية):** قد يوحي للبناء الخارجي للنص بمجموعة من المعلومات المفيدة في التعليق كطول أو قصر النص، عدد الفقرات التي يتضمنها مع تحديد مبتدئها ومنتهاها بدقة، تحديد المصطلحات المستعملة في النص وتحديد دلالتها كالتوكيد، الوجوب، الجواز، الاختيار، الإلزام، الأمر.....

***- البناء اللغوي والنحوي للنص:** يركز الباحث القائم بالتحليل على كيفية صيغة النص و الألفاظ المستخدمة و دلالتها اللغوية و الاصطلاحية و مدى ملاءمتها للسياق وانسجامها معه من ناحية قواعد اللغة الفنية القانونية وذلك من خلال تحديد أهم المصطلحات القانونية التي تضمنها النص و تخدم عملية تحليله و محاولة شرحها مع الحرص على كشف أي خلل أو عيب أو خلط في الصياغة اللغوية للنص قد يؤثر في مدلوله [2].

---

(1)- حريز أسماء، المرجع السابق، ص.83.

(2)- المرجع نفسه، ص.85.

*- **البناء المنطقي :** منطق النص يظهر من خلال الأسلوب المستعمل فيه ورغم أنه ليس من السهل التعرف على الأسلوب المستعمل إلا أن هناك تعابير وصيغ تقربنا من معرفته.

حيث نجد أن القاعدة القانونية عادة ما تكون آمرة و هذا ما يميزها عن النصوص الأدبية و الفلسفية.

ب- التحليل الموضوعي: يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون. أي انه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة التي يبنى عليها النص. ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص قراءة جيدة مع الفهم الصحيح للمصطلحات الموظفة فيه ثم تحليل كل فقرة من فقراته و هكذا فإن التحليل الموضوعي يتطلب إتباع العناصر التالية بالترتيب:

ب1- استخراج الفكرة العامة : يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص و يسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص و فهمه فهما جيدا بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها و يفيد استخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع[1].

ب2- استخراج الأفكار الأساسية: بعد استخراج الفكرة العامة يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة و يضع كل لكل منها من أجل وضع خطة مناسبة.

(1)-غناي زكية، المرجع السابق، ص. 79.

2- المرحلة التحريرية:

يقوم الطالب خلال هذه المرحلة بوضع خطة مناسبة وذلك استعدادا لمناقشة المسألة القانونية المعروضة عليه من خلال النص.

أ- **وضع الخطة:** بعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني، يقوم بوضع ما هو من أفكار ثانوية وما هو أساسي وإستبعاد ما هو خارج الموضوع، ثم ترتيبها لوضع خطة مناسبة، حيث أن خطة التعليق على النص قانوني لا نستطيع تحديدها مسبقا، لأنها توضع بناء على النص محل التعليق، فتقم مثلا إلى مباحث بحيث يناقش كل مبحث إشكالية فرعية من إشكاليات النص، فالخطة إذن تتبع من النص، فالخطة إذن تتبع من النص ذاته.

يجب على الطالب بعد وضع الخطة، أن يتأكد من أنها:

- موافقة لموضوع النص ومطابقة له.
- شاملة بحيث لم يتم إهمال أحد الأفكار.
- متوازنة ومتسلسلة.
- لا تحتوي على عناوين وأفكار متكررة[1].

ب- **المناقشة:** تتم المناقشة حول المسألة القانونية التي يطرحها النص و ذلك بتحرير ما جاء في عناوين الخطة، بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع منتهيا بالخاتمة.

ب1- **المقدمة:** يبدأ الطالب أو الباحث بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة وجيزة ومركزة، وذلك من خلال الإشارة إلى أهمية الموضوع بهدف جلب انتباه

(1)- سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص.70.

القارئ إلى ما ستناقشه وتجيب عليه الدراسة التحليلية، ثم بعدها إثارة الإشكالية التي يجب أن تخدم الموضوع، وبسيطة غير مركبة تنتهي بعلامة استفهام.

ب2- صلب الموضوع: يتضمن العرض التحليلي لموضوع النص عبر تقسيمات وعناوين الخطة وناقشة المسألة وإشكالاته القانونية باقتدار وعمق وتأصيل، فلا يكون مجرد سرد للمعلومات والآراء بطريقة سطحية، ولا يتحقق هذا للباحث إلا إذا كان ملما بالمعلومات المستقاة من المحاضرات التي تلقاها من الجامعة أو المصادر والمراجع التي جمعها وحصرها، أو ما يستحضره من ثقافة عامة تتصل بذلك وترتبط به.

يجب على الطالب الحذر من الخروج عن إطار الموضوع، والحرص على التقيد بأفكار النص التي سبق له استخراجها وطرحها، أو الأفكار المجاورة والتابعة لها والمتصلة بها، والمقصود بها تلك التي وإن لم تعرض لها النص إلا أن تحليل مضامين المسائل القانونية محل التحليل يتطلب التعرض لها دون أن يعتبر هذا خروجا عن الموضوع[1].

ب3- الخاتمة: يخلص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة، يليها عرض للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، والتي يمكن أن تكون:

- موقف الباحث أو الطالب من رأي المشرع مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

- عرض الاقتراحات المقدمة من أجل مراجعة أو إلغاء أو تعديل النص، سواء الصياغة أو من حيث الأحكام [2].

(1)- حريز أسماء، المرجع السابق، ص.89.

(2)- سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص.71.